مجلس النواب

مجلس القضاء الأعلى

"مـــنـــتـــــدى الـــعـــدالـــة"

في الوقت الذي يواجه فيه لبنان، شعباً ومؤسّساتٍ قضائيةً، تحدّياتٍ غيرَ مسبوقةٍ، يتطلّع كلٌّ من وزير العدل، ورئيس لجنة الإدارة والعدل النيابيّة، والرئيس الأوّل لمحكمة التمييز - رئيس مجلس القضاء الأعلى، ورئيس مجلس شورى الدولة إلى إجراء إصلاح وتطوير شاملين لـ "مرفق العدالة" ويطلقون مجتمعين، ضمن إطار الإصلاح والتّعافي وإعادة الإعمار (RF3)، **"منتدى العدالة"**، وذلك بدعمٍ من برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ، والإتحاد الأوروبيّ، دولة سويسرا، وشركاء دوليّين آخرين.

يشكّل المنتدى إطارًا جامعًا يُتيح لأصحاب المصلحة على الصعيد الوطنيّ، إجراء تقييم شامل للتّحديات العديدة التي تواجهُ المؤسّسات القضائية، وتقديم الخدمات المتّصلة بالعدالة، وتحديد سُبُلِ المضي قُدماً في التصدّي لهذه التحديات، وفي نهاية المطاف، وضع خارطة طريق شاملة لإصلاح وتطوير مرفق العدالة.
هذا، وستحدِّدُ خارطةُ الطريق أولويّات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل تتماشى مع المعايير الدولية، ومع أفضل الممارسات، تعزّز المواءمة، وأوجهَ التآزر، والتّنسيق بين أصحاب المصلحة الوطنيّين - وبين أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليّين؛ ساعيةً إلى تعزيز استقلالية المؤسّسات القضائية، وفعاليّتها، إضافة إلى تفعيل مبدأ المساءلة، وتسهيل حقّ التقاضي أمام الكافة.

وسيتألّف منتدى العدالة من:

(أ) **الجمعية العامّة** المتمثّلة بالسلطة القضائية بكافة أجنحتها، والتي من شأنها أن تكفل التّوجه الاستراتيجيّ العام للمنتدى، وهي مدعومة من قبل رؤساء مجموعة العمل الخاصّة بقطاع العدالة ضمن إطار الإصلاح والتّعافي وإعادة الإعمار (RF3) المتمثلين ببرنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ، والإتّحاد الأوروبي.

(ب) **مجموعات العمل المَوَاضيعيّة** التي ستُعقد فيها مناقشات تقنيّة حول المحاور الرئيسيّة لخارطة الطريق وتوصياتها، وستستأنس مجموعات العمل بالإستعراض الوظيفيّ للقطاع، وبخطط العمل المنبثقة عنه، وغير ذلك من الوثائق ذات الصلة. وستعمد المجموعات إلى تغطية مسائل محدّدة، على سبيل المثال:

- استقلالية السّلطة القضائية، تكوينها، إختصاصها، صلاحيتها، وتفعيل مبدأ المساءلة
- كفاءة نظام العدالة، وشفافيته، ورقمنته، وتسهيل حقّ التقاضي أمام الكافة
- العدالة الجنائيّة وحقوق الإنسان
- قضاء الأحداث، وحماية الطفل
- القضاء الإداريّ

وسيتألف كل فريق عمل مواضيعيّ من أصحاب المصلحة المعنيين في القطاعات ذات الصلة، بما في ذلك ممثلو السّلطات التنفيذيّة، والتشريعيّة، والقضائية، ومنظمات المجتمع المدنيّ، ومن نقابتي المحامين، وكليات الحقوق، والهيئات الرّقابية المستقلّة.

بالإضافة إلى ذلك، ستُتاح **الخبرة الدوليّة** لمجموعات العمل المواضيعيّة، لدعم المناقشات التّقنية، وتسليط الضوء على أفضل الممارسات، والمعايير المقارنة.

(ج) وستوفّر أمانة عامّة (سكرتارية) مؤلّفة من خبراء وطنيّين، التقنيّات السليمة لفرق العمل المواضيعيّة، وتدعم الجمعية العامّة في صياغة خارطة الطريق.